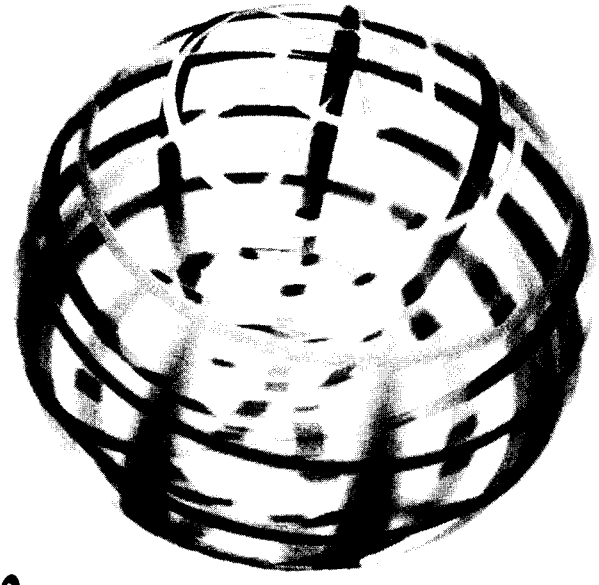

وجوه العولمة

سارة بيرنز، بييرو ديل أنو،
سامرين خان، أليكس بوبليتون

الفصل العاشر

وجوه العولمة

يأتي منظورنا للعولمة واهتمامنا بالمساهمة في هذا الكتاب من خبراتنا كسكّان ومستهلكين ومواطنين في عالم يتزايد ترابطه بشكل معولم. ونعتقد أننا نسبياً مهيئين بشكل جيد للاستفادة بشكل شخصي ومهني من الواقع الجديد المعولم. ومن بيننا من له آباء من أصول بريطانية وإيرلندية وهندية وفنزويلية وفرنسية وإيطالية. وبغضّ النظر عن هذه الارتباطات بالولادة فقد عشنا ودرسنا في بلدان أُخرى بما فيها السلفادور والولايات المتحدة وبلجيكا والنمسا والسويد وسافرنا إلىٰ بلدان كثيرة. نعمل في فريق دولي من مستشاري الأَعمال والذي يجري تقدير قيمنا من قبل الزملاء والزبائن. كأفراد نحن نختلف عن بعضنا كثيراً ولكننا متشاركون في الكثير من الصفات التي نعتبرها مرغوبة في هذا العالم الجديد. ولا يوجد في بداية القرن الحادي والعشرين إلاَّ القليل من الصفات الاستثنائية ضمن مثل هذه الزمر من الزملاء.

ولكن ما جمعنا سوية هو شعورنا بعدم الارتياح تجاه ظاهرة العولمة. ورغبنا بتقديم بعض الأفكار ومسائل النقاش في محاولة لفهم ظاهرة العولمة وانزعاجنا منها. ولا نتقدم بها كأجوبة أَو علىٰ أنها مسائل النقاش الوحيدة، وإنما كمحرضات للتفكير والنقاش حول العولمة. ولا ندَّعي اقتراح نظرية أَو

وجهة نظر ولكن مقدمة لجدل يبدو لنا وثيق الصلة بالموضوع ونأمل أن يكون الأمر مماثلاً بالنسبة لكم.

لقد تركتنا مناقشاتنا الأولية حائرين حول بعض الأسئلة الإجبارية ولم تلق جواباً بعد. ونتعجب من أسباب إدراك العولمة وتصويرها وكأنّها مجموعة جذّابة وفاتنة من الشركات والأفراد علىٰ قدم المساواة. وصدمنا لضخامة عدد الفرضيات التي بقيت بلا ذكر أَو شكوك حول العولمة. وراهنَّا علىٰ العولمة علىٰ أنّها تبدل لا رحمة فيه للقوة من الدولة الوطنية إِلىٰ العالم المعولم، وفي الحقيقة كان السؤال حول مفهوم الأخلاق ومدى موضوعيته. وتعجبنا على الأكثر إِلىٰ أين يقودنا ذلك كأفراد معولمين: ما هي دلالة خبراتنا، وما هي دلالات العولمة حول كيفية عيشنا في المستقبل وما هو نوع المستقبل الذي نتوقعه؟

نبحث في هذا الفصل عن مناقشة بعض هذه الأسئلة غير المجابة وربما التي لا يمكن الإجابة عنها. ونحن واعون تماماً أنه رغم كونه عالمياً فإن منظورنا بعيد عن كونه معولماً. ولا نقدم تفكيرنا علىٰ أنه الإجابة أَو الإجابة المحتملة علىٰ مشكلة عولمة تخيلية وإنما نقوم بتحريض التفكير وندفع بالنقاش حول الحاضر والمستقبل.

الافتتان بالعولمة

العولمة وضوحاً موضوع شيق وإِلاَّ لما وجد قرّاء الكتب مثل هذا الكتاب. ولكن لماذا تبدو العولمة حالياً وكأنّها ليست إملاآت من عالم الأَعمال وإنما لها فتنتها وجاذبيتها؟ ولو قرأ أحدهم الصحافة الوطنية والعالمية وصحف الأَعمال، لوجد أن صفة المعولم تستخدم للدلالة علىٰ الأهمية والرغبة والجنس. وتبدو الشركات المحلية الصرفة وكأنّها غير معقدة وريفية وجاهلة وحتى غير مناسبة. أما الشركة المعولمة فتبدو أَو علىٰ الأقل نشعر بها أكثر قوة

وحصينة ـ منيعة ضد تقلّبات الاقتصاد هبوطاً وارتفاعاً على المستوى الوطني والمناطقي، كما أنّها لا تحتسب على بلد أو منطقة محددة من العالم وتشهد سوقاً مزدهرة في مكان ما من العالم. وتصل الشركات المعولمة بين المناطق الشاسعة ولديها إمبراطورياتها الخاصة ولها عناصرها وهي متأهبة دائماً للحركة.

وقد أصبحت المعرفة حاسمة في الاقتصاد المعولم. ومعرفة شيء ما طريقة لتملك القيمة والهيمنة عليه وعلى آخرين. وقد أصبحت المعرفة طريقة لتملك الموارد ولها أهمية توازي أهمية ملكية الموارد الأولية مثل البترول والفحم والفولاذ في فترة الثورة الصناعية. وتزايد في العالم المعولم التعويل على ملكية المعرفة والسيطرة على المعلومات عبر الامتيازات والتراخيص والتكنولوجيا.

وقد يأتي بعض هذا الافتتان من رؤية غربية تقول بأن الجديد مرغوب أما التقليدي فلا نهتم به كثيراً. والأشياء الجديدة مرغوبة وجذابة أكثر، ويغرم البعض بالأولية أو الريادة في مجال ما. كما يحبّذ كل إنسان أن يكون أول داخلي الأسواق الجديدة وأول القائمين بعمل ما، ويفضل ألا يسبقه شخص آخر إليها، ولكن تظهر الأبحاث أن التأخّر عن الآخرين وتعلم الدروس من تجاربهم وتجنّب المخاطر الأولية يحقّق فوائد أكثر Bartlett and Ghoshal, 2000. ويمكن التوصل إلى تقديم أشياء مبتكرة عن طريق اكتساب معارف وفلسفات الثقافات الأخرى طالما كانت في أسوأ الحالات تتماشى مع الموضة.

وقد نهزأ من شخص ما يطالب بالتعرّف على اليابان دون الذهاب إلى ذلك البلد. ويبدو وكأن السفر واجب علينا بسبب حبنا لتملك قطع من العالم. وحتى في هذه الحالة كيف نفهم فعلياً ما حصلنا عليه مؤخراً من ممتلكات؟ وتقول التجربة بأن الكثير من الشركات سائحة في طبيعتها أكثر منها مسافرة تلتقط بقايا المعلومات وتفشل بعد ذلك. ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك تلك الشركات التي خسرت أموالاً في الصين عندما حاولت بيع أشياء مثل منظفات

المراحيض التي تبين بعد العيش لعدة أسابيع خارج الفنادق العالمية أن نجاحها مستبعد.

وتعتبر النقود طبعاً من أهم عوامل الافتتان المرتبطة بالعولمة. ويقول البعض بأن العولمة تأتي بالنقود. وتمهد النقود الطريق إلىٰ النفوذ وسنعود إلىٰ هذا الموضوع في هذا الفصل لاحقاً. ولكن نقترح في البداية استكشافاً معمّقاً لبعض الأفكار المسبقة عن العولمة.

ما هي أُسس توجّه العولمة؟

للعولمة الكثير من التعاريف الممكنة. تعرفها مثلاً منظّمة التعاون والتطوير الاقتصادي OECD علىٰ أنها الإجرائية التي يزداد من خلالها الترابط البيني للأَسواق والإنتاج في الكثير من الدول وذلك كنتيجة لديناميكية تبادل السلع والخدمات وحركة رأس المال والتكنولوجيا. ويستخدم آخرون هذا التعريف لوصف الحركة العالمية المتزايدة للمعلومات والنقود والبشر. وحسب وجهة نظر أنطوني جيدنز Hutton and Giddens, 2000 فقد بدأت العولمة بإطلاق أول الأقمار الصناعية للاتصالات في الستينيات من القرن الماضي مما سمح بتراسل المعلومات الفوري عبر العالم. ولكن كانت حركة الناس والبضائع والسلع حول العالم تجري منذ فترات طويلة. ولنأخذ علىٰ سبيل المثال الحربين العالميتين في القرن الماضي عندما وجد الجنود أنفسهم لأول مرة يقاتلون في أي مكان من هذا العالم. وهناك قليل من الشكوك حول الدافع الذي أعطته العولمة من خلال تخفيف القيود علىٰ حركة رأس المال المعولم في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات. وقد يكون انهيار الاتحاد السوفييتي سنة 1989 هو أكبر دفعة أعطيت لعمليَّة العولمة. وقد يتحجج البعض بأن ذلك الانهيار كان مؤكداً بسبب عولمة المعلومات والنقود. ولكن يمكن أيضاً اعتبار وجهة النظر القائلة بأَن العولمة لم تسهم فقط بالانهيار وإنما اكتسبت عزماً كبيراً منه. وأصبح واضحاً بعد سقوط جدار برلين سلمياً أن الرأسمالية قد فازت في الحرب الباردة. وبدت الشيوعية

خلال الحرب الباردة كعدو شرير وقوي لا يمكن أن تقهره إلاَّ قوة أكثر نفوذاً لا يمكن مجاراتها. وهكذا أزيلت في بداية التسعينيات تلك القيود التي كانت تعيق الشركات المعولمة وقبلت الحكومات الحقيقة القائلة: بما أن الرأسمالية برهنت أنّها السبيل الوحيد فلن يمكن تجنّب نتائجها بل يجب قبولها. وتستحق بذلك دفع سعر ضئيل مقابل مساوئها. وساهم في دعم صحة المنظومة الرأسمالية تحول أمم أوروبا الشرقية والوسطى من الاقتصاد المخطط إلىٰ اقتصاد السوق، وكذلك تخفيف قيود الرقابة في الصين، والعولمة طريقة لنشر الرأسمالية التي تفترض أنها سامية ومضيئة بطبيعتها.

ومن الفرضيات القوية التي ترتكز عليها فضائل العولمة أن الاستثمار أمر جيد ويجب إعطاء المزايا للمستثمرين. ويبدو أن ذلك يتجاهل ما ستسببه العولمة للاقتصاد المحلي من تشوهات. وكانت الفكرة الأصلية أن الاستثمار سيبقى علىٰ الأقل في الأمد المتوسط إن لم نقل البعيد، ولكن ذلك لم يعد صحيحاً بعد أن سمح لرأس المال بحرية الحركة. وقد أصبح بإمكان المستثمرين الانسحاب بناءً علىٰ إشعار موجز. وتفترض الاقتصادات المقادة من قبل السوق أن السماح بحرية الأَسواق يضمن النواتج لجميع الأفراد علىٰ الأمد الطويل. ولكن ذلك ليس صحيحاً دوماً بسبب البنية الاجتماعية والضوابط. وبشكل خاص تظهر ضوابط المسائل الاجتماعية أننا لا نحبّذ فكرة معاملة البشر كسلع، وقد وضع الغرب علىٰ الأقل حدوداً لمرونة سوق العالم.

وتقول إحدى فرضيات اقتصادات السوق بوجود سلم للتطور الاجتماعي والاقتصادي تسعى الدول لتسلّقه وفق نموذج أساسي ينطلق من الأقل تطوراً وصولاً إلىٰ المتطور. وما زالت فرضية أُخرى تقول بأن الأمم المعولمة في الدول العظمى السبع أَو الثماني ستبقى في القمة وقد تستفيد دول أُخرى من هذا التزايد في الرفاه سواءً علىٰ الصعيد الاجتماعي أَو الاقتصادي. ولكن ذلك لا يساوي شيئاً كثيراً بالنسبة للدول النامية.

الإطار (10 ـ 1) مؤشرات التنمية البشرية من 1975 إلىٰ 1997

يلاحظ أنه من بين 31 دولة مصنف تطورها الإنساني في مستوى ضعيف وتتوفر إحصاءات عنها، هناك 18 منها تتميز مؤشرات تطورها البشري بتغير وسطي سنوي معدوم أو سالب.

ومن أصل 42 دولة مصنف تطورها البشري في مستوى عال، هناك 37 منها تتميز مؤشرات تطورها البشري بتغير وسطي سنوي موجب

المصدر : تقرير التطور البشري في الأمم المتحدة (1999) مكتب تقرير التطور البشري UNDP .HDPRO

وتفترض العولمة أن النمو الاقتصادي مفيد للفقراء. ويقول تقرير البنك الدولي سنة 1999، Dollar and Kraay, 2000 «يفيد النمو الفقراء عموماً ويتوجب علىٰ أي إنسان يهتم بالفقراء أن يدعم سياسات تعزيز النمو في المجال القانوني والنظام الضريبي وانفتاح التجارة العالمية». ولكن ما تقوم به العولمة فعلياً هو تغيير شكل اقتصاداتنا والعلاقات في ما بينها بعيداً عن نماذج التطور الوطني الهرمية. وقد وجد مارك وايسبروت Weisbrot et al,. 2000 أن العلاقة بين النمو الاقتصادي ودخل الفقراء أكثر ضعفاً مما كان متوقعاً. وفي الكثير من الحالات فشلت بالإضافة للفقراء معظم القوى العاملة في المشاركة في اقتسام أرباح النمو الاقتصادي. فقد ارتفعت مثلاً حصة الفرد الأمريكي منذ سنة 1973 بنسبة 70٪، ولكن ما زال متوسط الأجر الحقيقي في الولايات المتحدة حالياً كما كان عليه قبل 27 سنة. في الحقيقة انخفضت الأجور الحقيقية للحد الأدنى من قوة العمل بنسبة 9٪ بين 1973 و1997. وتدل أبحاث معهد دراسات التطوير Tang and Wood, 2000 علىٰ أن العولمة تزيد مكاسب العمال ذوي المهارات العالية في الدول المتقدمة من خلال توسيع السوق أمام خدماتهم، ولكنها تخفض أجور العمال الآخرين في هذه الدول من خلال انخفاض فرص حصولهم علىٰ وظائف. وفي البداية كان معظم الانخفاض يحدث مع العمال

غير المهرة ولكنه تخطّى هذه الشريحة وانتشر ليشمل العمّال ذوي المهارات المتوسطة. وحدثت هذه التغييرات بنتيجة آليتين: التكاليف المنخفضة لحركة الناس وخدماتهم عبر العالم وتقليص قيود التجارة. وتؤدي كلتا هاتين الآليتين إلىٰ توسيع الفجوة بين العمّال ذوي المهارات المتوسطة وغير المهرة في الدول المتقدمة وتضيق هذه الفجوة في الدول في طور النمو.

ورغم الحديث المتزايد عن المحاسبة بثلاث عوامل أساسية (مالية واجتماعية وبيئية) إلاّ أن التحديات ضئيلة أمام فكرة متابعة المنظّمات لقِيَم مساهميها أو قدرة المساهمين علىٰ التأثير في سلوك الشركات التي يوظفون أموالهم فيها. وقد نشأت فكرة المساهمين من الاستثمار الشخصي في شركات المخاطرة الشعبية مثل الرحلات البحرية. ولكن هل يبقى ذلك النموذج مناسباً عندما يصبح المساهمون عبارة عن مؤسسات تستثمر الأموال لمصلحة الأفراد ولمصلحة مؤسسات أُخرى؟ وهل يبقى ذلك مناسباً عندما تنعدم الاتصالات الشخصية مع الاستثمار أو مع أولئك الذين يقودون الشركات المستثمر بها؟ وتمثّل الجمعية الوطنية لصناديق التقاعد في المملكة المتحدة أولئك الذين يملكون 80٪ من الأسهم البريطانية ولكنهم لا يؤثرون علىٰ طريقة استثمار أموالهم Economist, 1998. ويعتقد 95٪ من الناس في الولايات المتحدة أنه يتوجب علىٰ المؤسسات الأمريكية أن تكون كثيرة الأهداف كأن تدين بشيء ما تجاه عمالها والجماعات التي تعمل من خلالها، وأن تضحي أحياناً بجزء من ربحها بغية تحسين أوضاع هؤلاء العمال والجماعات. ونظراً للتركيز المطلق في بورصات العالم علىٰ قيمة مساهمي الشركات فمن المستبعد أن تدعم بقية الأهداف من قِبل المنظّمات ذات الدوافع المالية. ويأتي دعم أولوية المساهمين من الثقافة الفردية السائدة في الغرب. وتبين في اقتراع لإذاعة BBC حول مفردة القرن العشرين أن معظم الإجابات قد اتفقت علىٰ أنّها كلمة «فردي». ويبدو التأكيد علىٰ حقوق ومزايا الفرد (المميز) وكأنّه أحد عناصر العولمة الهامة.

وجرى أكثر من أي وقت مضى تفضيل حقوق الفرد علىٰ حساب الجماعة مثل الحياة وتحقيق الذات والصحة والتمتع والثروة وحمل السلاح وحرية الكلام والديمقراطية. ويقطن معظم هؤلاء الأفراد المميزين في نصف الكرة الشمالي في العالم المتقدِّم. ويبدو أن هناك رؤية مشتركة بأن قيمة الحياة في العالم المتقدم أكبر من قيمتها في المناطق الأخرى. وعلىٰ سبيل المثال أشارت الصراعات الحديثة إلىٰ أن جثة الإنسان الأمريكي تبدو وكأنها أغلى من مجمل أعداد الموتى. ولا تتشارك الكثير من المجتمعات غير الغربية بفكرة سمو حقوق الفرد، وتنظر هذه المجتمعات إلىٰ الحقوق البشرية كترف يعيش به الأغنياء فقط، وبرأيها تأتي أولاً مصلحة الجماعة.

ويفترض غالباً تصدير الرأسمالية أن القِيَم الثقافية الغربية (كالأولوية الفردية) هي القِيَم الصحيحة. ونحن نميل إلىٰ الاعتقاد بالعقلانية ونفضلها علىٰ الحدس، وننظر إلىٰ قِيَمنا الثقافية علىٰ أنها مفضلة منطقياً علىٰ تلك الموجودة في الثقافات غير الغربية. ونحن نرى أن ثقافاتنا أكثر نجاحاً (علىٰ الأقل اقتصادياً) وبالتالي فإنها أفضل. ولا أهمية لاختفاء الأشياء المحلية في ثقافتنا أَو في الثقافات الأُخرى لأن الأشياء المعولمة بطبيعتها أسمى سواءً تعلق الأمر بالطعام أَو التقاليد أَو الملابس أَو نمط العيش أَو القِيَم أَو اللغة. ولكن قبل أن نبدأ باستبدالها غالباً لا نعمل حتى أَو نفهم ماهية البديل أَو مدى الأهمية للسياق المحلي، أَو لا نعير اهتماماً لما يمكن تعلمه منها. ونفترض أنه إذا اختلف الآخرون عنا ولم يجدوا قيمة للأشياء المحببة إلينا فمرد ذلك إلىٰ عدم تنورهم، ويتوجب عليهم النظر بالاتجاه الصحيح إلىٰ طريقتنا في عمل الأشياء. ويعبر هذا التدفق الثقافي عن أحد الاتجاهات المقبلة من الدول الأغنى إلىٰ الأفقر. ويعتبر اعتماد اللغة الإنكليزية لغة للعولمة جزءاً من هذا التوجّه. ويوجد حالياً بليون شخص يتحدثون الإنكليزية ولكن خلال 10 سنوات سيكون عدد الناطقين بالإنكليزية كلغة ثانية أكثر من لغتهم الأم. ولكن كيف سيغير ذلك برنامج العولمة؟ نميل إلىٰ الافتراض أن الولايات المتحدة تقود وتتبعها أوروبا وعلىٰ

رأسها المملكة المتحدة تليها باقي الشريكات الأوروبيات. ولكن هل هذا الأمر حتمي فعلياً؟ تعتقد مجلة الإيكونوميست (2000) أن العولمة قابلة بالتأكيد للعكس ولكنها تنبه إلىٰ النتائج الرهيبة لمثل هذا التغيّر في التوجهات.

وبالاعتماد علىٰ فرضية أن النظام الصحيح هو رأسمالية النمط الغربي اعتبرت الأمم الغربية أن تطبيق هذه الرأسمالية أصبح مضموناً في البلدان الأُخرى بدلاً من قدوم سكان هذه البلدان إليها. ويوضح القلق بشأن الهجرة هذه الفرضية، أما بالنسبة للمهاجرين الذين يظهرون أنفسهم كرجال أَعمال يستثمرون الأموال ويغادرون أوطانهم نحو الغرب فيلاحظ أنّهم يتعرّضون للرفض أَو المذمة بسبب اعتبارهم باحثين كاذبين عن ملاذ آمن. ورغم العقلانية الاقتصادية الموجودة في قلب الرأسمالية المعولمة تصبح كلمة اقتصادي صفة ذات معان سلبية عندما توضع مقابل كلمة مهاجر. ولم تعد الولايات المتحدة تتقبّل الحشود المتدافعة التي كانت تعطيها ملجأ لديها، وقد لجمت حركة العمالة نظراً لوجود حرية في حركة رأس المال.

وتعتبر الوظائف المدفوعة الأجر أحد أركان العولمة ويكوِّن العمل المدفوع القدرة علىٰ أن يصبح الإنسان مستهلكاً في أَسواق الاستهلاك المعولمة، وتصبح الوظيفة الجديدة في شركة كثيرة الجنسيات هدف مواطني العولمة الجديرين بالاهتمام. وتحتاج الشركات الكبيرة إلىٰ أَسواق وكان هنري فورد سريعاً في استيعاب أن الدفع للعمال يمكنهم من شراء سياراته، وهكذا وفرت الشركات المعولمة الوظائف للناس مما أعطاهم الحق والقدرة علىٰ أن يصبحوا مستهلكين في جزء من سوق سلع الشركات المعولمة. وساعدت هذه الفرضية في انخفاض أهمية أدوار الرعاية مثل البحث عن أَعمال لصالح العجزة والمرضى والأطفال والتي لا تدفع أجور مقابلها في معظم الأحيان. ولكن ما الذي سيحدثه ذلك في البُنى الاجتماعية لدينا؟ وما الذي سيحدث علىٰ صعيد احترام الذات عندما نكتشف أن النماذج الاقتصادية مرتكزة علىٰ استحالة

الوصول إلىٰ حالة التوظيف الكامل؟ وكيف يستطيع العاطل عن العمل الشعور بالاحترام من قبل عائلته ومحيطه في مثل هذا المجتمع. وما هي الآثار علىٰ المجتمعات الغربية وأسواقها في ظل شرائح سكانية متزايدة مستبعدة اجتماعياً واقتصادياً؟

ونحن نفترض أيضاً أَن الجوانب الظاهرة من العولمة ستدوم لفترة طويلة في المستقبل، ولن تشكل أي من المساوئ مشاكل جدية علىٰ المدى البعيد. ولكن فوائد العولمة غالباً ما يمكن حصدها بسرعة بينما لا تظهر للعيان تكاليفها البيئية والاجتماعية والصحيَّة وغيرها من الآثار إلاَّ بعد فترة طويلة من الزمن. وسنعود إلىٰ هذا الموضوع لاحقاً عند تناول موضوع الأخلاق.

تحوّل السلطة

يصعب في عالم من الشركات المتنامية أن نرى معنى للديمقراطية (شخص واحد صوت واحد) إذا كانت السلطة تتحوّل لتصبح في أيدي الشركات وإذا لم يكن بمقدور المساهمين استعمال أصواتهم. فعلىٰ سبيل المثال لا تخضع إلاَّ 20٪ من الأسهم البريطانية في المملكة المتحدة إلىٰ التصويت Economist, 1998. ولكن هل هذا التحوّل الملحوظ في السلطة حقيقي؟

قد تكون النقود هي أكثر مظاهر السلطة وضوحاً. ومن الإحصائيات الصامدة أنه من بين أعظم مئة اقتصاد في العالم 51 منها شركات معولمة حالياً و49 عبارة عن بلدان. وبتركيب مبيعات أكبر 200 شركة عالمية نجد أنها تزيد كثيراً عن ربع النشاط الاقتصادي العالمي. والاتهام الموجّه Anderson and Cavanagh, 2000 هو أنه بعيداً عن تكوين القرية المعولمة المتكاملة تقوم هذه الشركات بنسج خيوطها العنكبوتية في الإنتاج والاستهلاك والتمويل، مما يجلب الفوائد الاقتصادية لثلث سكان العالم تقريباً، أما باقي السكَّان فهم في أحسن الأحوال منبوذون خارجاً وفي أسوأ الأحوال سيجري تهميشهم أو

إيذاؤهم، ولكن ما يصنع الفرق هو كيفية استخدام هذه الأموال بشكل خاص في مجالات الاستثمار المعولم ووسائل الاتصالات المعولمة.

وتوقفت حكومات غربية كثيرة في السبعينيات عن تقديم فرص عمل وأصبح الاستثمار مطلوباً من الخارج وسمحت حرية حركة رأس المال بالاستثمار عبر الحدود. ولكن ما كانت تأتي به الشركات كانت تأخذه أيضاً حيث كان تحريك النقود سهلاً من جديد. وعلىٰ سبيل المثال أوقف معمل سيمنس في تينساید الشمالية سنة 1998 بعد 15 شهراً من التشغيل وبنتيجة ذلك ضاعت أكثر من 1000 فرصة عمل وتكرّر هذا النموذج من الاستثمار وإزالة الاستثمار السريعة في أماكن أُخرى. ويتهم صندوق النقد الدولي بالمساهمة في الأزمة المالية الآسيوية Weisbrot et al,. 2000 من خلال تشجيعه علىٰ انفتاح الأَسواق المالية أمام تدفقات استثمارات المحافظ التي سرعان ما هربت إِلىٰ الخارج بسرعة أكبر مما ساهم في تكوين الهلع المالي وأزمة العملات. ولا تحتاج القدرة علىٰ الاستثمار وإزالة الاستثمار كي تصبح حقيقية إِلىٰ ممارستها إذ أن التهديد بها كاف لوحده. وتجبر الحكومات علىٰ الخضوع لطلبات الشركات لضمان الاستثمار وتكوين فرص العمل.

وعلاوة علىٰ ذلك فقد مكّنت العولمة الشركات من تهديد الحكومات التي إن رفضت مطالبها جرى تهديدها بإزالة الاستثمارات ونقل مصانعها إِلىٰ تايلند مما يضر بمصداقيتها عند تسريح الآلاف من العمال. ويوفّر الحجم لوحده بالنسبة للشركات الكثيرة الجنسيات إمكانية لعب دور غير مسبوق Monbiot, 2000.

وقد ضمنت شركة فيات في جنوب إيطاليا تنازلات ضريبية وإعفاءات من حقوق العمل مقابل استثمارها هناك. ولو عدنا إِلىٰ فترة الصناعة الثقيلة لوجدنا أنّه كان من الصعب إزالة الاستثمار. وما زال حتى الآن من الصعوبة بمكان إزالة الاستثمار في منجم فحم حجري أَو حقل بترولي. ولكن في ما يخص معظم

إنتاج صناعة القرن الحادي والعشرين فمن الممكن تغييره بسهولة أكبر، بحرثاً عن رخص أجور العمالة وقوى العمل الأكثر قابلية للإدارة. وقد قامت بعض الشركات الجديدة في مجال العمل الإلكتروني بنقل أعمالها إلىٰ الهند خلال يومين بعد انزعاجها من مصممي الويب في المملكة المتحدة. وقد تغيّرت الأشياء في معظم مجالات الصناعة التقليدية. فللحكومة البريطانية تأثير ضعيف علىٰ ما تقرّره شركة BMW بخصوص شركة روفر. وهذا التأثير ضعيف لدرجة أن هذه الشركة لم تشعر بالحاجة إلىٰ إعلام الوزراء مسبقاً عن خططها لإغلاق مصنع لونغ بريدج سنة 2000. وهذا النفوذ هو لتكوين فرص العالم أو إلغائها. فاستثمار كبير واحد قادر علىٰ تكوين فرص عمل أكثر من العمل المضني الذي يتطلبه دعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتمارس ضغوط علىٰ قوة العمل أيضاً حيث يتشتت العمال بين دول مختلفة، وأصبحت الجمعيات تفتقد لمعنى وجودها. وبعيداً عن كونهم معك طوال الوقت فقد لا تعلم حتى من هم زملاؤك من العمال. وبعد اكتشاف افتقاد النفوذ بشكل متأخر هناك من يتحدَّث عن إنشاء نقابات أوروبية وجمعيات معولمة للعمال ولكن ذلك يبدو بعيد المنال.

السياسات والتشريع

مثلما تستخدم الشركات نفوذها لتكوين الوظائف وإلغائها فإنّها تؤثّر علىٰ الحكومات بحقن النقود في العمليّات السياسية والجامعات. وقد يكون ذلك مختلفاً في أوروبا عما هو عليه الحال في الولايات المتحدة. ويوجد في المملكة المتحدة تحديد بالنسبة للأحزاب السياسية لما يمكن إنفاقه علىٰ عمليّات الإنجاح في الانتخابات وما يستطيع المرشحون إنفاقه؛ وهناك محاسبة لهذه العمليّات وشفافية في الهبات. ولا ينطبق هذا الأمر علىٰ الكثير من الدول الأُخرى التي تحتفظ بالنفوذ لصالح الناس الأثرياء ولصالح الشركات متعدّدة الجنسيّات. ويعطي المال السيطرة على حقوق الملكية الفكرية والمعلوماتية. وعلى توزيعها. أكثر من 90٪ من امتيازات المنتجات والتكنولوجيا تملكها شركات متعددة الجنسيات Corporate Watch, 2000.

الإطار (10 ـ 2)

يقول 72٪ من الأمريكيين بأن للأَعمال نفوذاً كبيراً جداً علىٰ الكثير من جوانب حياتهم. ويشعر 74٪ من الأمريكين بأن للشركات الكبيرة نفوذاً هائلاً علىٰ السياسات الحكومية ورجال وصانعي السياسة في واشنطن.

وتملك أكبر خمس شركات في العالم أكثر من 30٪ من المبيعات المعولمة في خطوط الطيران وصناعة الفولاذ والنفط وأجهزة الكومبيوتر الشخصية والكيماويات ووسائل الإعلام Anderson and Cavangh, 2000 وتسمح السيطرة علىٰ وسائل الإعلام بالتأثير علىٰ معلومات الناس. ورغم وجود الكثير من قنوات البث الأمريكية إلاَّ أن عدداً قليلاً من الشركات الضخمة المرتبطة بشكل كبير مع شركات إعلاناتها ومصالحها المكتسبة هي التي تسيطر فعلياً علىٰ وسائل الإعلام. وعلىٰ سبيل المثال اتهمت في الصين شركة روبرت مردوخ العالمية للأنباء بإخفاقها في نقل أنباء سلبية عن المخاوف من ضمان فرص الكسب للشعب الصيني. ويمكن لقاعدة المعلومات في كثير من البلدان النامية أن تكون صغيرة جداً حيث تكون برامج دالاس وداينستي مصدر المعلومات الرئيسي حول ماهية الحياة في الولايات المتحدة، وذلك رغم الفكرة المنتشرة في أوروبا عن أنها سطحية وموجهة أمريكياً.

وتعطي السيطرة علىٰ المعلومات ووسائل الإعلام القدرة علىٰ كتابة التاريخ وإعادة صياغته بما في ذلك دراسات الحالة في مدارس الأَعمال وكذلك الحروب. ولنأخذ مثالاً علىٰ ذلك حالة الخطوط الجوية الجنوبية الغربية في أمريكا. فهي لم تكن أول من تبنّى الأَسعار المنخفضة ونمط الأَعمال غير المتصنع، ولكنها اعتمدته وينطبق ذلك علىٰ النظرة إلىٰ الانتشار الكبير للفيلم الأمريكي U571 الذي أعيدت كتابته من أجل الأمريكيين لتخليد نجاح المعركة البريطانية في الحرب العالمية الثانية. ففي سنة 1941 خاطر الغطاسون البريطانيون كثيراً للحصول علىٰ تجهيزات الشيفرة من غواصة ألمانية معطلة.

ولكن الفيلم ادعى أن الغطاسين أمريكيون. وكان تبرير إعادة الكتابة بأن ذلك يجعل الفيلم مناسباً أكثر للسوق الأمريكية. وتعرض ذلك التغيير لانتقادات حادة في المملكة المتحدة ولكنها كانت ضئيلة في البلدان الأُخرى. وبما أن الناس لا يستطيعون المقارنة مع ما يجهلونه فقد أصبحت النسخة الأمريكية وكأنها التأريخ الحقيقي.

الإطار (10 ـ 3) الهيمنة الغربية

يستفيد روبرت مردوخ المواطن الأمريكي الأسترالي المولد من نفوذ أعظم أدوات الإقناع العالمية (المعلومات والترفيه) من أجل الوصول إلىٰ 75٪ من سكان العالم.

تبين بشكل تراكمي خلال العشرين سنة الماضية أن Bay watch هو البرنامج التلفزيوني الأكثر رؤية في العالم. وهو مسلسل أمريكي يتضمن رملاً وتزلجاً ومنقذين وإثارة وجمالاً.

تعتبر التسلية أعظم صادرات أمريكا الفردية. فقد وصلت قيمة أفلام هوليوود سنة 1997 إلىٰ 30 بليون دولار عبر العالم (تقرير التطور البشري UNDP 1999).

يتعرض المستهلك الأمريكي إلىٰ 3000 رسالة تسويقية يومياً. فما هي نسبة ما يأتي من الثقافات غير الغربية أَو من الدول الناشئة في هذه العينة؟

الجوانب الاجتماعية للعولمة

سيكون من السهل اختبار التغييرات في النفوذ المرتبطة بالعولمة ورؤية خيار بسيط بين مناصرة نظام التجارة الحرّة في التكامل ورفض توجهاتها لفرض الانسجام. ولكن هل من مجال لآفاق أوسع؟ لقد بدا تعريف الOECD للعولمة المرتكز علىٰ تبادل السلع والخدمات وحركة رأس المال والتكنولوجيا محدوداً لكثير من المعلّقين مثل روزابيث موس كانتر. وقد أشارت عن وجه حق إلىٰ أن رؤية هذه الظاهرة من هذا المنظور تنجم عن رؤيتنا للعالم وكأنه مجرد سوق كبيرة أبعادها معولمة. ولكن تتجاوز العولمة وضوحاً كونها ظاهرة مالية محضة، ويتجاوز العالم المعولم المتواصل بينياً كونه سوقاً كبيراً. والعولمة

ليست جديدة فقد تحدث عنها ماركس وإنجلز منذ أكثر من 150 سنة في البيان الشيوعي. أما الجديد فيأتي من الانتقاد المتنامي لآثارها على الاستقرار البيئي والاجتماعي على الأمد الطويل. وكانت الدول في الماضي تزيد ناتجها المحلي الإجمالي مثل تزايد عولمة الشركات. ولكن ما معنى ذلك من الناحية الاجتماعية بخصوص توزيع المزايا؟ وما الذي يحدث على المستوى المعولم؟ وكيف تتصرّف الهرميات الاقتصادية من حيث النمو المعولم؟ يقول صندوق النقد الدولي إنه خلال النصف الثاني من العقد الحالي سيشكل الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الناشئة 50٪ من الإجمالي المعولم. ولكن هل يمكن الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي فقط في قياس النمو؟ ويبدو واضحاً من هم أولئك الذين استفادوا من هذا النمو من الناحية المادية، ولكن ما الذي يحدث لأولئك الذين لم يستطيعوا تحقيق ذلك؟ هل من آليات مناسبة يمكن تطبيقها لضمان المشاركة في مزايا العولمة (مثل تحصيل ضرائب محددة وتوزيع حصيلة محددة من الضرائب).

الإطار (10 ـ 4)

لقد تضاعفت الفجوة بين دخل أغنى خمس دول وأفقر خمس دول في العالم خلال الثلاثين سنة الماضية. وأصبحت هذه الفجوة 74 إلى 1.

المصدر : تقرير التنمية البشرية في الأمم المتحدة، 1999، مكتب تقرير التنمية البشرية UNDP.

ومن السهل جداً رؤية هذه الإجرائية وكأن الشركات الضخمة عديمة الهوية الموجودة في دول الشمال تفرض العولمة من خلالها على نصف الكرة الجنوبي السلبي والعاجز. وقد حدث انتقال في النفوذ ذو دلالة من الحكومات لصالح الشركات، وما زالت الأسئلة مطروحة بخصوص أدوار الحكومة المناسبة في هذا العالم الجديد. وقد تكون قدرات الحكومة محدودة في القيام ببعض الإجراءات، ولكنها ما زالت تستحوذ على طرق أُخرى في التأثير. يمكنها مثلاً

وضع قيود على حرية حركة القوى العاملة ذات السوية التعليمية المنخفضة وتسمح على الأغلب بحرية غير محدودة للسويات ذات التعليم المرتفع والمهارات العالية. ونجحت دول النمور الآسيوية في الاقتصاد المعولم باتباع برنامج حماية صارم. وتنفرد روسيا بكونها المثال الحقيقي الوحيد للاقتصاد الرأسمالي الحر في السنوات الأخيرة. ولكن أدَّت هذه الحرية إلى نتائج كارثية على صعيد الأفراد والشركات. والعولمة ليست مشكلة بحد ذاتها ولكن قد تكون المشكلة في نتائجها إذا لم تستطع الحكومات والمجتمعات والشركات والمؤسسات إيجاد طريقة للتعامل معها.

الإطار (10 ـ 5)

وصل وسطي دخل المدير التنفيذي الرئيسي في الشركات إلى 42 مرة من وسطي دخل عامل المصنع سنة 1980. أما الآن فقد أصبح أكبر بـ475 مرة.

المصدر : Corporate Watch, 2000.

وبالطريقة ذاتها لا يمكن القول بأن التطوير التقني هو السبب الرئيسي لارتفاع معدلات البطالة في الدول التي انضمت إلى العولمة. ولو كان ذلك صحيحاً لما استطاعت الولايات المتحدة واليابان تخفيض معدلات البطالة إلى 4,1٪ في الولايات المتحدة و4,4٪ في اليابان مقابل 9,1٪ في الاتحاد الأوروبي Economist, 1999. ولكن كوَّنت العولمة مشاعر غموض وعدم استقرار لكل من أولئك الذين يعملون في الشركات المتعدّدة الجنسيَّات وأولئك الذين يعيشون مع نتائج هذه الشركات المعولمة دون أن يكون لهم دور في صناعة قراراتها. وفي الحالات القصوى قد يشمل ذلك الناس الذين تدمّرت بيئتهم ووسائل معيشتهم بسبب أَعمال الشركات المتعدّدة الجنسيَّات التي تعمل بتنسيق مع الحكومات مثل حالة شعب يووا في كولومبيا وأمونجم في بابوا الغربية. وهل يرغب بتحمّل مسؤولية ما يحدث أي منا نحن العاملون في الحكومات أَو الشركات العالمية أَو الكثيرة الجنسيات وأصحاب التأثير؟

يقوم الأوروبيون غالباً بانتقاد نظام المجتمع والرفاه الأمريكي. ويقولون إنه يفتقد للأُسس الأخلاقية القوية. وقد كتب رالف دارندورف (1998) أن دول الاتحاد الأوروبي قد زادت من ثروتها ما بين 50٪ إلىٰ 70٪ خلال العشرين سنة الماضية، ومع ذلك يوجد لديهم 20 مليون عاطل عن العمل و50 مليون فقير و5 ملايين بلا مأوى، فأين ذهبت هذه الثروة؟ ما زال لدى أوروبا نظام دولة الرفاه ولكن ما مدى جاذبية هذا النظام؟ وما هي نوعية الخدمات التي يستمر بتقديمها؟ وما معنى زيادة الثروة إن لم تقترن باستثمار مفيد وحاذق في الرفاه؟ وكيف عجزت الحكومات عن قرارات تضمن نوعاً من الاستقرار ومستوى مقبولاً من المعيشة لذوي المزايا الضعيفة في الاقتصادات الغنية؟ هل هذه دلالة علىٰ توجّه الثروة للتراكم في أيدي نخبة لديها النفوذ والتأثير علىٰ إجرائية صناعة القرار علىٰ المستوى الحكومي؟ وهل تتطلب الحكومة منا التفكير بأشكال حكم جديدة علىٰ المستوى الاجتماعي والشركاتي؟

ويتابع دارندورف قوله إن العولمة تعني حالياً أن المنافسة مكتوبة بأحرف كبيرة أما كتابة التكافل فتجري بأحرف صغيرة. ويبدو أننا بحاجة لتقرير الطريقة التي نريد كتابة هذه الكلمات بواسطتها مستقبلاً. هل نريد تمديد مفهوم المنافسة الداروينية لتشمل الداروينية الاجتماعية؟ هل كتب علىٰ غير القادرين علىٰ مواجهة تحديات المنافسة المعولمة أن يكتفوا بالفتات المعولم؟ ولو تخيلنا معنى ذلك من الناحية الاجتماعية لرأينا ربما أن المتميزين يحمون مكتسباتهم وكأنهم يعيشون في أقفاص، بينما يبدو المحرومون من دون آمال مستقبلية.

وقد يعني ذلك حاجتنا للتفكير بالأخلاقيات وعدم إلقاء اللوم علىٰ الشركات أَو الحكومات لما نجده في أنفسنا، بل يجب التمعن في الدور الذي يمكن أن نلعبه كأفراد ومدى قدرتنا علىٰ إيجاد دور متناغم. وغالباً ما نتمكّن من اكتشاف أننا نتصرّف بشكل مختلف حسب دورنا كمديرين أَو مستشارين أَو مستثمرين أَو مستهلكين أَو شركات أم: نعمل أحياناً مع الشركة المعولمة أَو

داخلها ونستفيد من نجاحاتها ونستخدم منتجاتها ونشتكي غالباً من تأثيرها على نوعية حياتنا ونمو أطفالنا. ومن السهل في مثل هذه الظروف إلقاء اللوم متجاهلين حقيقة أن هذه الشركات هي نحن. ولا يمكن أن نتوقع من منظّمات السلام الأخضر والعفو الدولية أن تنبه إلى المشكلة البيئية والاجتماعية الكامنة المقبلة وأن تتحمل مسؤولية حلّها. يتوجب علينا المشاركة في مسؤولية ما يحدث.

إلى أين نتجه؟

لقد ناقش هذا الفصل ما نعتقد أنه فرضيات جوهرية تشكّل أساس العولمة، وناقش تحولات النفوذ وارتباط الأخلاق بالأنثروبولوجيا والتطورات المقبلة في العالم المعولم. وماذا بعد؟ ماذا يعني ذلك لنا كمديرين ومستشارين وسكّان في هذا العالم؟ رغم أن العولمة قد تسعى أو لا تسعى إلى التأثير على الصعيد الفردي ولكن من خبرتنا الشخصية نقول بأنها تقوم بذلك. ونتقدم في ما يأتي ببعض أفكارنا حول معاني العولمة بالنسبة للفرد وحياة العائلة وهوية المجتمع: كيف يشعر المجتمع عندما يصبح معولماً؟ يمثل هذا الكتاب بحد ذاته رمزاً لانتشار الاهتمام بالعولمة. ولا يشك أحد بأن هذا المصطلح هو موضوع الساعة ومحاط بهالة كبيرة. وتتسارع رغبة المنظّمات باستمرار لتصبح معولمة. وقد أوضحنا بعض الطرق التي أدّت إلى هذا الافتتان بها. وقد أصبح نمط الحياة والثقافة المعولمة هو السائد والمرغوب به، ويسعى العمال المعولمون حالياً إلى السفر والتنقل والعيش كمغتربين. ويبحث خريجو الجامعات الحديثون عن فرص عمل في جميع أرجاء العالم، ولكن يعترف الكثير من المديرين الأقدم بصعوبة العيش في سفر دائم متنقلين من فندق دولي مجهول لآخر. ويتحدثون بصراحة عن الوقت القصير الذي يقضونه في المنزل، وعن ندرة رؤيتهم لشركاء حياتهم وعن رتابة الطعام في الطائرات وقاعات الانتظار وافتقادهم للأعياد والأفراح.

وتشكل هذه المسائل المتعلقة بافتقاد الأشياء خارج المنزل ناحية مغفلة في النقاشات حول العولمة. ومن عاش منا في الخارج لا يحبذ دوماً الابتعاد عن عائلته وأطفاله وثقافته. وتعود أصول فكرة الافتتان بالسفر خارج البلاد إلىٰ فلسفة الهجرة الأمريكية: لا يهم المكان الذي قدمت منه ولكن المهم هو ما تفعله لنفسك في البلد الجديد الذي يتيح لك الفرص. ويقدم السفر والعيش في الخارج فرصة الهروب لذوي الأصول المتواضعة والجنسيات والطبقات والخلفيات غير المعروفة. ويؤدي القلق الواضح بشأن ما نفتقده أَو ما نتركه خلفنا إلىٰ قولبتنا في إطار يفتقد إلىٰ الجاذبية وروح المغامرة. وتريد العولمة وفق خبراتنا في مسألة المواطن المعولم اقتلاعنا من جذورنا وتحويلنا إلىٰ مواطنين معولمين أحراراً (انظر الإطار 10 ـ 1) وأن نفتقد للثقة وأن نكون تعساء وقابلون للتسويق. وهل يمكن لنا أن نشعر بالراحة عندما ننتمي إلىٰ كل الأمكنة؟ أَو هل من معنى لعدم انتمائنا؟ وإذا كنا نفتقد للانتماء فهل سنقوم بعمليات الانتخاب؟ وهل سندفع الضرائب؟ وهل سنستثمر وقتنا في المدارس والمجتمعات؟

الإطار (10 ـ 6)

كانت جنسيتي لغزاً دائماً بالنسبة لي. وقد أخبرني والدي ذات مرة أنّه عندما أسأل من أين أنا يتوجب علي ألا أجيب، «فقد ولدت في فنزويلا وأبي من الهند وأدرس في مدرسة أمريكية وأعيش في إنكلترا» وقال إن ذلك معقد جداً، واقترح علي أن أقول للناس «أنا مواطن معولم». فهذا أسهل وأقل تعقيداً. «وسيعطيك ذلك ميزة على الآخرين فتذكّر هذا الأمر». وفي الوقت الذي كان فيه ذلك مربكاً كحالة معظم زملائي في الدراسة وأصدقائي ومدرسيّ القادمين من الولايات المتحدة أَو فنزويلا أَو من أي جنسية أُخرى. لقد حاولت القيام بذلك ذات مرة دون جدوى فقد اعتقد الأستاذ أنني أحاول أن ألعب دور الغبي المتحاذق.

وماذا يعني ذلك في علاقتنا مع أرباب عملنا والشركات المعولمة؟ كيف يمكن للأفراد أن يتعاونوا مع حياة الشركة إذا كانوا يفتقدون لجملة قِيَم منسجمة من حياتهم العائلية وغيرها؟ هل نتبنى تلقائياً القِيَم الضمنية للشركة ثم نجد أنفسنا عاجزين عن التساؤل حولها أَو التأثير عليها؟ يبدو ذلك في أغلب الأحيان وكأنه سوية مرتفعة من العمل من أجل الشركة المعولمة وانعكاس للقيمة الذاتية المعولمة، وتقول إحصائيات قسم التجارة الأمريكي أن هناك مليون عامل أمريكي يفقدون وظائفهم كل سنة بسبب الواردات أَو بسبب تغيرات العمل في الخارج Business Week, 2000. وبالتالي قد لا تتوفر هوية آمنة في حياة الشركة لمواجهة هذا الغموض المتزايد. وما الذي يحدث عند فقدانك لوظيفتك؟ قد يكون غياب الجذور والمرونة التي تحدث بنتيجة ذلك أمراً مفيداً للشركات حالياً، ولكن هل سيوفر ذلك فعلاً مصدراً لمزايا تنافسية علىٰ الأمد الطويل؟ وقد يتحاجج البعض بأنه من أجل العمل في ظروف معولمة دون المرور بالسذاجة الثقافية وعدم ملاءمة العولمة أَو نقص الكفاءة العالمية، يتوجب علىٰ المرء أن يكون من مواليد بلد أجنبي يعيش ويعمل في أماكن كثيرة أَو يقوم بأشياء لصالح أماكن خارجية كأن ينتقل إلىٰ بلد نام ويتزوج برئيسة أَو أميرة من إحدى القبائل. وتقول وجهة نظر أُخرى بأن الخبرة الطويلة والمعمّقة في ثقافة واحدة تشكّل أساساً قوياً أكثر من العمل مع ثقافات أُخرى. فعلىٰ سبيل المثال عادةً من المحبذ معرفة عدة لغات ولكن ينتهي أولئك المتعددو اللغات من دون لغة أم ويشعرون بمحدودية قدرتهم علىٰ التعبير عن أنفسهم مقارنة بأفراد متمكنين بشكل ممتاز من لغة واحدة. كيف يمكن لشركة معولمة أن تصنع قرارات حكيمة بخصوص تقييم الخبرة والمعرفة؟ وكيف يمكنها تطوير الأفراد الذين يشكّلون جزءاً من مجتمعها؟

خلاصة

يتصف الجدل حول العولمة بالقوة والأهمية. وكما ذكرنا يبحث معارضو العولمة عن زعزعة اجتماع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في براغ وأصبحت التيارات الرئيسية في الصحافة أكثر اهتماماً بهذا الأمر. وحسب تعبير مجلة Business Week 2000 يندهش الناس من الطريقة التي تشوهت بها سمعة هذا المصطلح بشكل سريع بعد الإشارة المكثفة إلىٰ محاسنه تجاه العالم. ويبحثون عن مقاربة أكثر ذكاءً لمفهوم العولمة ويبحث جميع الاقتصاديين والمؤرخون الاجتماعيون وعلماء البيئة والمديرون عن فهم أفضل لما يحدث وآثاره المستقبلية. وقد هيمن جدل بين المتطرفين من مناصري حرية السوق ومعارضي الرأسمالية الراديكاليين. وقد وصل هذا الجدل إلىٰ مرحلة تستحق اهتمام كل شخص.

ويمكننا الآن اختيار رؤية العولمة ليس كقوة لا ترد يجب الخضوع لها أَو مقاومتها، وإنما كعملية يمكن التأثير فيها وإعادة تشكيلها. ونحن كمديرين وعمال معولمين أكثر من أن نكون مجرد أوعية للتغييرات التي ترافق العملية. ولكننا شركاء فاعلون قادرون علىٰ ملاحظة ما يحدث والتفكير ملياً بأَعمالنا وبكيفية التأثير من خلال عملنا في الشركات الكبيرة العالمية والمعولمة. ويمتد نطاق التأثير إلىٰ ما وراء حدود نجاح الشركات التي نعمل فيها كما يشمل ذلك صناعة مجتمعنا علىٰ الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. ونأمل أن يكون هذا الفصل قد ساعد في تسليط الضوء علىٰ مختلف الأبعاد.

المراجع:

Anderson, S. and Cavanagh, J. (2000) 'Top 200: The rise of global corporate power', *Corporate Watch*, http://www.globalpolicy.org/socecon/tncs/top200.hhtm.

Bartlett, C.A. and Ghoshal, S. (2000) 'Going global: Lessons from late movers', *Harvard Business Review*, March, 78, 2.

Business Week (2000) 'Global capitalism', *Business Week*, Nov 6, 3706, 40.

Corporate Watch (2000)' Facts from the corporate planet: Ecology and politics in the age of globalisation', http://www/corpwatch.org/trac/feature/planet/fact_1.html.

Dahrendorf, R. (1998) 'Towards the authoritarian century', *Die Zeit*, 2 January.

Dollar, D. and Kraay, A. (2000) *Growth Is Good for the Poor*, World Bank, March.

Economist (1998) October 31, 74.

Economist (1999) *The World in Numbers*, Economist Books, London.

Economist (2000) 'Labour pains', September 23, 29.

Hutton, W. and Giddens, A. (eds) (2000) *On the Edge: Living with global capitalism*, Jonathan Cape, London.

Monbiot, G. (2000) *Captive State*, Macmillan, London.

Tang, P.J.G. and Wood, A. (2000) 'Globalisation, co-operation costs and wage inequalities', unpublished paper, http://www.ids.acc.uk/ids/global/ttint.html.

Weisbrot, M., Baker, D., Naiman, R. and Neta, G. (2000) 'Growth may be good for the poor – but are IMF and world bank policies good for growth? A closer look at the world bank's most recent defense of its policies', draft paper released August 7 2000, http://www.cepr.net/response_to_dollar_kraay.htm.